ما العائد من التعليم في مصر؟ من منظور الفرد[1]

تقديم: ريهام صلاح بيرم

يُمثل العنصر البشري قوة العمل التي تمارس كافة الأنشطة الخدمية والإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع. من هنا تأتي أهمية الإحصاءات والدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوى البشرية وقوة العمل بمختلف أنواعها وخصائصها.

وفي هذا السياق، يُعتبر تعليم الأيدي العاملة في أي بلد خطوة أساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية العالمية، وتخفيف حدة الفقر للفرد والأسرة، وتقليل مستويات الجريمة. علاوة على ذلك، وعلى مستوى الأفراد، ترتبط نتائج سوق العمل بالنسبة للفرد بمستوى تعليمه. بالتالي، من المهم جدًا دراسة حالة القطاع التعليمي. على الجانب الآخر، فإن القيود النقدية والائتمانية التي تواجهها الأسر في الطبقات المتوسطة والفقيرة تُعد حاجزاً هائلاً أمام الاستثمار في التعليم مقارنة بالأسر في الطبقة الغنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة ما إذا كان التعليم يؤثر على الناس بشكل مختلف عبر المستويات المختلفة من الأجور غير مفهومة بشكل كبير(Balestra & Backes-Gellner, 2017).

ومن هذا المنطلق، مع مرور الوقت، كان الهدف من العديد من نظريات رأس المال البشري هو تحديد الحد الأمثل للتعليم – سواء الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية أو الجامعية أو ما بعد الجامعية – الذي ينبغي للفرد

[1] تمثل هذه المقالة ملخصًا مترجمًا للمقالة البحثية الأصلية المحكمة، التي أعدها باحثو معهد سراج الدين للبحوث المتقدمة متعددة التخصصات (SIMAR)، كما يلي:
Nosier, Shereen, Aya El-Karamani, and Reham Salah. "Microeconomic analysis of private returns to education in Egypt: an instrumental variable quantile regression approach." *Middle East Development Journal* 14, no. 1 (2022): 95-117.

الحصول عليه بهدف زيادة دخله إلى أقصى حد. وبناءً على ذلك، يُفترَض أنه كلما زاد المستوى التعليمي والمهارات للأفراد، أُتيحَ لهم المزيد من فرص العمل.

في هذا الصدد، أصبح تقدير مُعدل العائد على التعليم (RORE) مجالًا ذا أهمية كبيرة لعقود عدة. بالنسبة للدراسات التي قامت بتقدير معدل العائد على التعليم على المستوى العالمي، لم يكن هناك إجماع حول ما إذا كانت العائدات أعلى للتعليم الابتدائي أو الثانوي أو العالي.

لذلك، فإن دراسة العلاقة بين قطاع التعليم وسوق العمل المصري تُعد أمرًا بالغ الأهمية. ومن هذا المنطلق، فإن الهدف من هذا المقال هو عرض معدل العائد على التعليم للأفراد في مصر من سن 15 عامًا حتى 65 عامًا لفهم كيفية تأثير التعليم على الأجور. علاوة على ذلك، فإن مسألة ما إذا كان العائد من التعليم (أجر الفرد) يتأثر بالطبقة الاجتماعية للفرد أم لا، تُعد مسألة مهمة.

وتكمن أهمية هذه المسألة في معرفة ما إذا كانت الأجور تتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للفرد، مثل تعليم الأهل ومستوى ثروتهم وغيرها. فقد يكون هناك اختلاف في العائدات المادية للتعليم بين الأفراد ذوي الطبقات الاجتماعية المختلفة. يجدر بالذكر أن المعدلات التي سيتم عرضها هي نتيجة استخدام الإصدارات المتاحة من بحث القوى العاملة (LFS) وبحث سوق العمل المصري (ELMPS) من عام 2008 إلى عام 2018.

فيما يتعلق بتقديرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجدت العديد من الأبحاث أن الحاصلين على تعليمٍ عالٍ يحصلون على الأجور الأعلى (Pscaharapoulos, 1994; Pscharapoulos & Patrinos, 2004; Rizk, 2019). أما في بعض الدول العربية، وُجِدَ أن المعدل الأعلى يحصل عليه الحاصلون على شهادة التعليم الابتدائي. ولكن بشكل عام، لوحظ أن معدل العائد على التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يميل إلى الانخفاض إلى ما دون المتوسط العالمي (Pscharapoulos & Patrinos, 2004; Montenegro & Patrinos, 2014).

1- بعض الإحصائيات

نستعرض في هذا القسم بعض الإحصائيات فيما يخص المشتغلين بأجر في مصر في الفترة من 2008 حتى 2018. ومن هذه الإحصائيات نرى أن متوسط الأجر الإسمي الشهري استمر في الارتفاع بنسبة 13.7% سنويًا، حيث زاد من 662 جنيهًا مصريًا عام 2008 ليصل إلى 2,710 جنيهات مصرية عام 2018 للعينات التي تم فحصها كما ذكرنا سابقًا.

وبالنسبة للأجر الحقيقي[2]، يبدو أن التضخم هو المسؤول عن جزء كبير من الزيادة في الأجر الإسمي، في حين أن الأجر الحقيقي لا يزيد إلا بنسبة 3% سنويا، حيث أنه يرتفع بشكل معتدل من 823 جنيها مصريا في عام 2008 إلى 1,142 جنيها مصريا في عام 2018.

عند الحديث عن الأجر بالساعة، سواء الإسمي أو الحقيقي، يوضح الشكل (1) أن متوسط الأجر بالساعة يكاد يكون مماثلاً للذكور والإناث على مدار السنوات، باستثناء عام 2016.

وعلى النقيض من ذلك، وُجِد أن متوسط الأجر الشهري للذكور أعلى منه للإناث على مر السنين. والأهم من ذلك أن الفارق بين متوسط أجور الذكور والإناث استمر في الاتساع بمرور الوقت منذ عام 2008. ولتوضيح ذلك، في عام 2008، كان متوسط أجر الذكور أعلى بنسبة 8% من أجر الإناث، بينما بلغ الفارق 16% و24% في عامي 2016 و2018 على التوالي. ويمكن أن يُعزى هذا الاختلاف إلى التباين في ساعات العمل الأسبوعية بين الذكور والإناث. وفي الواقع، تشير البيانات إلى أن الذكور يميلون إلى العمل بمعدل 4.5 ساعات أسبوعيًا أكثر من الإناث.

---

[2] يعرف **الأجر الحقيقي** بأنه القوة الشرائية للنقد الذي يحصل عليه العامل، حيث تؤخذ حسابات نسب التضخم في تحديد القوة الشرائية لهذا النقد.

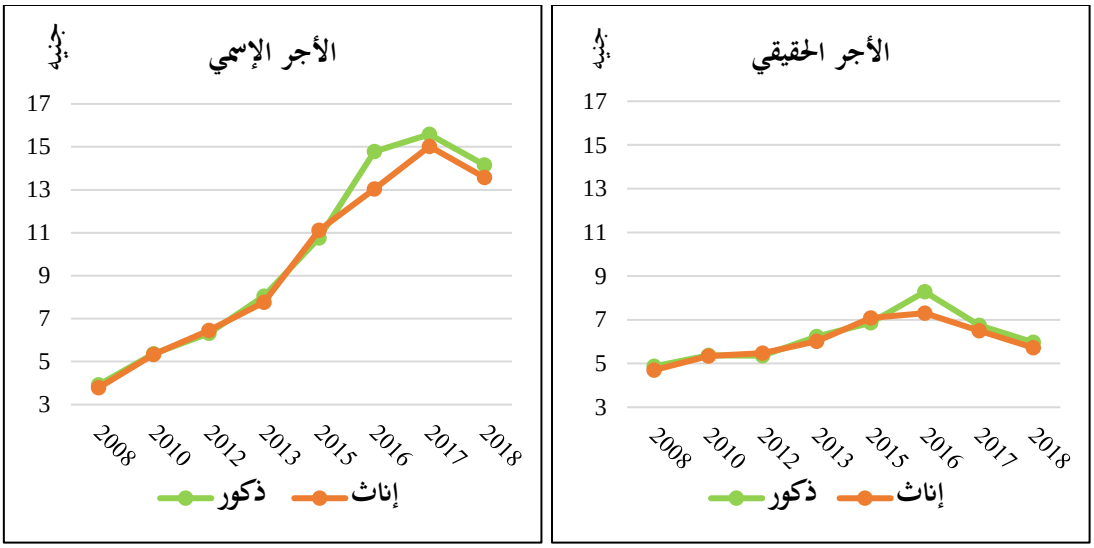

شكل (1): الأجر بالساعة حسب النوع للعاملين بأجر(2008–2018)

وفيما يتعلق بسنوات الدراسة، يبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة 10.75 سنة، وهو أعلى قليلاً من المتوسط العالمي البالغ 8.8 سنوات المذكور في Pscharapoulos & Patrinos (2018). من الملاحظ انه ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة من 9.3 سنة في عام 2008 ليصل إلى 11.4 سنة كحد أقصى في عام 2015، ثم انخفض إلى 9.9 سنة في عام 2018. وكما هو مبين في الشكل (2)، فإن متوسط سنوات التعليم للإناث أعلى دائما من الذكور.

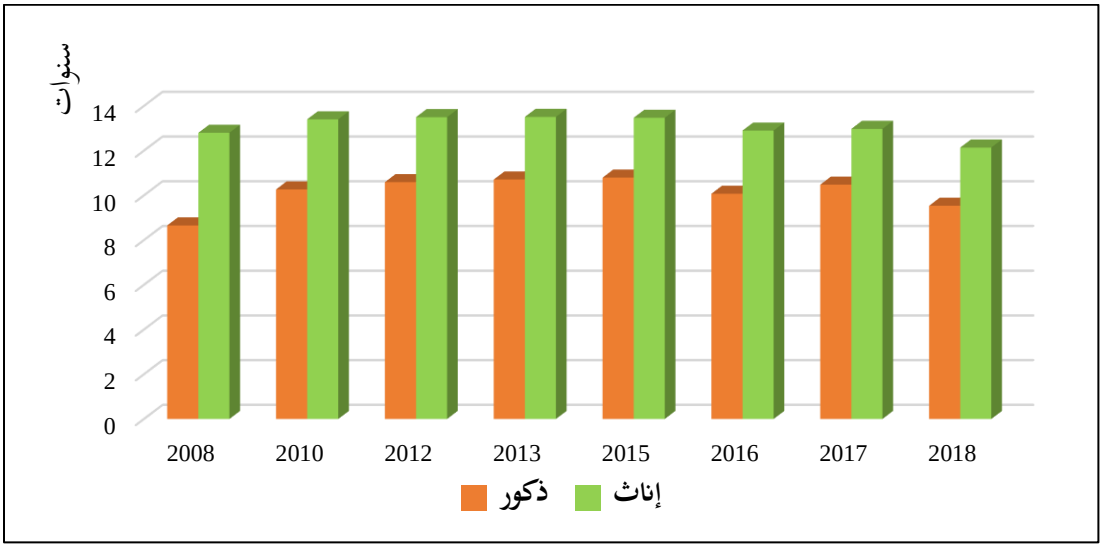

شكل (2): سنوات الدراسة حسب النوع للعاملين بأجر (2008–2018)

وبالحديث عن مستويات التعليم، فإن أعلى نسبة من الأفراد في العينة الإجمالية هم من حملة الشهادة الثانوية الفنية بنسبة 35% في المتوسط، يليهم الحاصلون على الشهادة الجامعية بنسبة 21% من إجمالي الأفراد. وفيما يتعلق بالفرق بين الذكور والإناث في مستويات التعليم، فقد كان المستوى التعليمي السائد بين الذكور هو الثانوي الفني، كما هو مبين في الشكل (3). في المقابل، كانت أعلى نسبة للإناث من الحاصلات على تعليم جامعي. وعلاوة على ذلك، يتبين أن نسبة الإناث اللاتي يتابعن دراستهن في كل مستوى تعليمي بعد التعليم الثانوي أعلى من نسبة الذكور. وقد يعني هذا أن توزيع القدرات بين الذكور والإناث بين العاملين بأجر مختلف.

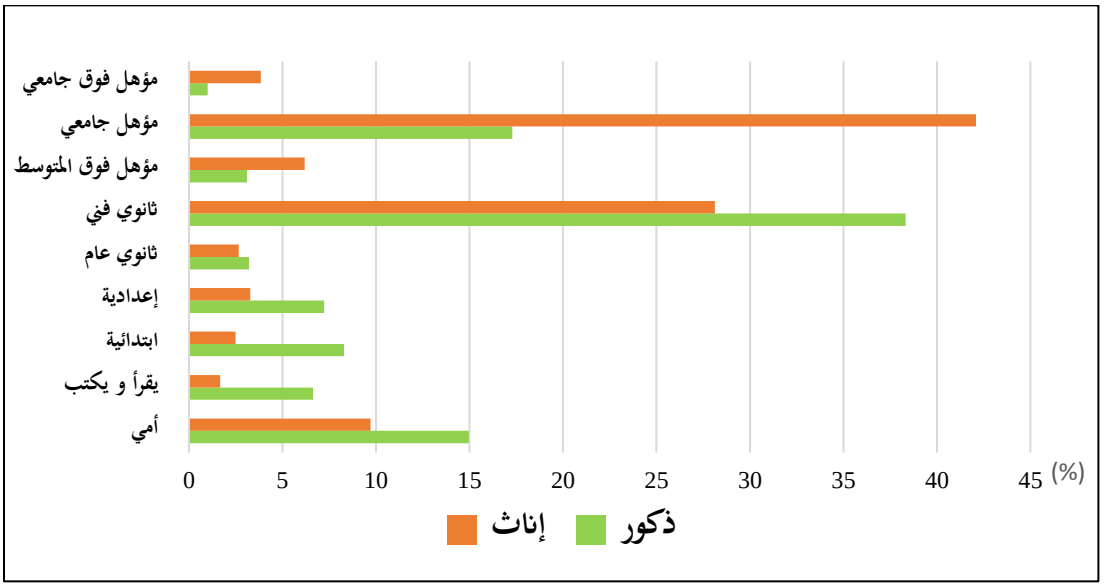

شكل (3): نسبة الأفراد حسب المستويات التعليمية حسب النوع للعاملين بأجر(2018)

2- تقديرات العائد على التعليم في مصر

يعرض الجدول (1) مُعدل العائد على كل سنة دراسية إضافية لإجمالي العينة وللذكور والإناث كلٍّ على حدة عبر سنوات التحليل. وتُبين النتائج أن العائد الحدي لسنة دراسية إضافية يبلغ 4.4% في المتوسط لسنوات الدراسة. علاوة على ذلك، فإن المعدلات المقدرة من عام 2008 إلى عام 2018 أقل من متوسط المعدل العالمي البالغ 8.8% الذي ذكره Pscharapoulos & Patrinos (2018)، في حين أنها تقع حول التقديرات

المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة 5.7% (المرجع نفسه، 2018). ويظهر أن متوسط معدل العائد على التعليم استمر في الارتفاع منذ عام 2008 من 2.6% إلى 6.2% في عام 2015، ثم انخفض بعد ذلك.

السنة	العائد (%)		
	اجمالي العينة	ذكور	إناث
2008	2.65	2.64	5.41
2010	4.31	4.35	6.96
2012	4.86	4.65	8.72
2013	5.50	5.44	8.59
2015	6.16	5.84	9.41
2016	4.16	3.94	6.06
2017	3.78	3.62	5.35
2018	3.54	3.24	6.99

جدول (1): معدل العائد على التعليم (2008–2018)

ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض منذ عام 2015 إلى التغير في متوسط عدد سنوات الدراسة كما ذكرنا سابقًا، حيث أن متوسط سنوات الدراسة له نفس اتجاه معدل العائد على التعليم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الزيادة في الأجور الحقيقية من عام 2008 إلى عام 2018، فقد وُجد أن متوسط الأجر الحقيقي قد انخفض بدءاً من عام 2016، مما قد يؤدي إلى انخفاض عوائد التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون السباق بين التعليم والتكنولوجيا سببًا آخر. وبعبارة أخرى، فإن التعليم وحده لا يفوز بهذا السباق في سوق العمل مع المستويات المتزايدة والسريعة للتكنولوجيا المطلوبة، خاصة في السنوات الأخيرة. كذلك، عندما يقارن صاحب العمل بين مرشحين محتملين لهما نفس التحصيل العلمي، فإنه سيُفضِل المرشح الذي يتمتع بمهارات تكنولوجية أعلى.

أيضًا، قد تكون هناك أسباب أخرى لهذه العوائد المتغيرة، مثل التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي أو طرق أخذ العينات وما إلى ذلك.

على صعيد الفرق في عوائد التعليم بين الجنسين، بالنسبة للذكور، فإن سنة إضافية من الدراسة تزيد من معدل العائد على التعليم من 2.64% في عام 2008 إلى 5.84% في عام 2015، ثم انخفض المعدل إلى 3.24% في عام 2018. وعلى النقيض من ذلك، بالنسبة للإناث، استمرت العوائد في الارتفاع من 5.41% في عام 2008 إلى 9.41% في عام 2015، تلاها انخفاض لتصل إلى حد أدنى قدره 5.35% في عام 2017.

ومن المهم الإشارة إلى أن متوسط معدل العائد على التعليم أعلى بكثير بالنسبة للإناث بنحو 2.7% خلال فترة الدراسة. وقد تعكس العوائد المختلفة بين الإناث والذكور اختلاف الاختيارات في سوق العمل. فقد وُجد أن الرجال والنساء ليسوا ممثلين على قدم المساواة في القوى العاملة العالمية.

على الرغم من أن الإناث يمثلن أكثر من نصف السكان البالغين في جميع أنحاء العالم، إلا أنهن ممثلات تمثيلاً ناقصًا في القوى العاملة العالمية. والجدير بالذكر أن نسبة أعلى بكثير من المشاركات في القوى العاملة النسائية في مصر هي من حملة الشهادات الجامعية.

علاوة على ذلك، واستنادًا إلى قاعدة بيانات تخص 139 دولة، وجد Pscharapoulos & Patrinos (2018) نفس النتائج – معدل العائد على التعليم للإناث أعلى منه لدى الذكور. وأشاروا إلى أن هذا لا يعني أن الإناث يكسبن أكثر من الذكور، بل إن تعليم الإناث يشكل استثمارًا أفضل وينبغي أن يكون أولوية إنمائية عند السعي إلى تخفيف حدة الفقر.

علاوة على ذلك، أظهرت نتائج أبحاث Harmon, Oosterbeek & Walker (2003) أن عوائد تعليم النساء في المملكة المتحدة وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليونان أعلى بكثير من تلك التي يحققها الرجال.

أيضًا أكدت دراسة Koyuncu, Yılmaz, and Ünver (2016) وجود علاقة إيجابية بين مشاركة الإناث في القوى العاملة وإنتاجية العمل. ومن ثم، تؤكد الدراسات أن العائد على تعليم الإناث أعلى منه لدى الذكور.

وفيما يتعلق بالمحافظات المختلفة، توجد تباينات كبيرة من مدينة إلى أخرى فيما يخص العائد على التعليم. ويعرض الجدول (2) معدلات العائد على التعليم للمحافظات المصرية في عام 2018، والتي تتراوح من 1.3% إلى 5.7%. وكما هو متوقع، فإن أعلى معدل RORE بين جميع المحافظات المصرية كان في القاهرة الكبرى، العاصمة المصرية. على الجانب الآخر، لدى مدن صعيد مصر وكذلك محافظة الشرقية أدنى معدل للعائد مقارنة بالمحافظات الأخرى. ولذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بهذه المدن للحد من هذا التفاوت.

المحافظة	العائد (%)	المحافظة	العائد (%)
القاهرة	3.40	دمياط	5.70
المنوفية	3.40	الدقهلية	5.22
القليوبية	2.98	سوهاج	5.14
السويس	2.69	أسيوط	4.54
الغربية	2.63	البحيرة	4.19
المنيا	2.58	بورسعيد	4.11
الإسكندرية	2.12	الأقصر	4.00
قنا	1.82	أسوان	3.94
كفر الشيخ	1.63	بني سويف	3.83
الجيزة	1.52	الفيوم	3.74
الإسماعيلية	1.28	الشرقية	3.61

جدول (2): معدل العائد على التعليم حسب المحافظة (2018)

وبدراسة العائد على التعليم في القطاعات الاقتصادية المختلفة في سوق العمل المصري، نجد أنه من الناحية النظرية، في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد إنتاجيتها على المعرفة والمؤهلات، يحظى التعليم بتقدير كبير. ووفقًا لذلك، يوضح الجدول (3) أن عوائد التعليم هي الأدنى بالنسبة لأولئك الذين يعملون في قطاعات الزراعة والبناء وتجارة التجزئة والنقل، حيث يتم توظيف عدد كبير من العمالة الأقل تعليماً ولا يُشترط الحصول على مؤهل تعليمي أعلى. ومن ناحية أخرى، فإن عوائد التعليم هي الأعلى بالنسبة لأولئك الذين يعملون في القطاعات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة، حيث تعد المؤهلات التعليمية معايير مهمة للغاية للتوظيف.

القطاع الاقتصادي	العائد (%)			
	2012	2013	2017	2018
الزراعة والصيد	0.68	4.65	2.60	0.19
التصنيع	5.98	4.45	3.23	4.22
البناء	2.21	4.38	0.43	2.11
تجارة الجملة والتجزئة	4.28	3.66	2.27	2.31
النقل	3.56	4.99	1.87	2.29
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	9.84	7.17	5.96	5.82
الأنشطة المالية والتأمينية	12.23	10.13	6.16	9.55
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	16.33	5.79	4.30	3.39
الإدارة العامة والدفاع	10.18	7.06	5.58	8.12
الصحة	9.24	8.51	7.11	8.72

جدول (3): معدل العائد على التعليم حسب قطاع العمل (2018، 2017، 2013، 2012)

وفيما يتعلق بالنوع، فإن العائدات أعلى بالنسبة للإناث في جميع مستويات التعليم، كما هو موضح في الجدول (4). على سبيل المثال، في عام 2018، حصدت الإناث الحاصلات على شهادة جامعية عائدات أعلى بنسبة 49٪ من الذكور. فالعدد المطلق للإناث في المراحل التعليمية المختلفة بشكل عام أقل من عدد الذكور،

وهو ما قد يكون أحد أسباب زيادة معدل العائد لهن مقارنة بالذكور. على سبيل المثال، على الرغم من أن عدد الذكور والإناث متماثل تقريبًا في عينة ELMPS 2018 (30,542 و30,688 للذكور والإناث على التوالي)، فإن العينة المستخدمة – بما في ذلك العمال بأجر فقط الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و66 عامًا – تضم ذكورًا أكثر بكثير من الإناث. ويبلغ عدد الذكور والإناث في العينة المستخدمة 10,294 و1,927 على التوالي.

مستوي التعليم	العائد (%)	
	أنثى	ذكر
يقرأ ويكتب	4.15	6.84
ابتدائية	37.69	4.81
إعدادية	31.12	12.78
ثانوي عام	59.38	26.18
ثانوي فني	61.20	21.12
مؤهل فوق المتوسط	86.53	38.59
مؤهل جامعي	99.34	50.32

جدول (4): معدل العائد على التعليم حسب مستوى التعليم والنوع (2018)

على الجانب الآخر، وكما ذكرنا سابقاً، قد يتأثر العائد من التعليم (أجر الفرد) حسب الطبقة الاجتماعية للفرد، من حيث العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل تعليم الوالدين ومستوى ثروتهم وغيرها. بالتالي، يمكن أن يكون هناك اختلاف في العائدات المادية للتعليم بين الأفراد ذوي الطبقات الاجتماعية المختلفة. وبعد دراسة العائد على التعليم عبر الشرائح المختلفة للأجور، وُجد عدم تجانس لتلك العائدات. على سبيل المثال، في عام 2018، هناك زيادة كبيرة في العائدات من 3.12٪ عند الشريحة الأدنى مقارنة بـ 3.61٪ عند الشريحة الأعلى، مع أعلى عوائد قدرها 3.75٪ في الشريحة العليا. وهذا يعني أن الأشخاص الأقل دخلاً يحصلون على مكاسب أقل من الحصول على سنة إضافية من التعليم مقارنة بالأشخاص الأعلى دخلاً. قد يكون هذا بسبب أن الأشخاص الأكثر

ثراءً هم أكثر قدرة على الحصول على مكافأة أعلى نتيجة لاستثمارهم في التعليم مقارنة بالفقراء. والجدير بالذكر أن نتائج عام 2018 تشابهت مع نتائج الفلبين (Caluban, 2016).

3- تقديرات العائد على التعليم في الحضر والريف

في عام 1977، درس مايكل ليبتون نظرية التحيز الحضري، التي تشير إلى احتمالية وجود تحيز تنموي تجاه المناطق الحضرية في دول العالم الثالث. ونتيجة لذلك، تصبح المناطق الريفية أكثر فقراً من الناحية الاقتصادية. ووفقاً لليبتون، فإن المعركة الأكثر أهمية التي ينبغي على الحكومات في البلدان الأقل نمواً الاهتمام بها هي تلك السائدة بين المناطق الريفية والحضرية. لذلك، إذا كان الأشخاص المقيمون في المناطق الحضرية لديهم عوائد أكبر على التعليم، دل ذلك على أن التحيز الحضري موجود. ونتيجة لذلك، قمنا بتقسيم البيانات المدروسة إلى عينات فرعية من المناطق الريفية والحضرية للتحقق مما إذا كان هناك تحيز حضري في مصر.

واستناداً إلى النتائج، فإن الموظفين الذين يعيشون في المناطق الحضرية لديهم عوائد أعلى. بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في منطقة حضرية، فإن العائد على التعليم أعلى بمعدل 1.9٪ من نظرائهم في المناطق الريفية. وهذا يتماشى مع نظرية التحيز الحضري، حيث يمكن العثور على المزيد من الموارد مثل الوظائف ذات الأجور الأعلى والمدارس الأفضل في المناطق الحضرية. بالنسبة لنماذج المناطق الريفية، أوضحت النتائج أن التعليم يمكن أن يزيد من عدم المساواة في الأجور. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى نوع المهن التي تتطلب مهارات منخفضة، مثل الزراعة وصيد الأسماك والبناء، السائدة في المناطق الريفية، لأن هذه الوظائف موجهة نحو المهارات حيث يكون للتعليم تأثير طفيف على الأجور.

ومن ناحية أخرى، في المناطق الحضرية، وُجد أن أصحاب الدخل الأقل يُكافؤون بمكاسب أكبر نتيجة للحصول على سنة إضافية من الدراسة؛ وبالتالي، ينبغي لهم الاستثمار في تعليمهم لزيادة أجورهم على المدى البعيد. أي أن التعليم يقلل من عدم المساواة في الأجور في المناطق الحضرية على عكس ما هو الحال في المناطق

الريفية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة المركزية والمدن المكتظة بالسكان. عند مواجهة هذه المشكلة، يكون لدى صانعي السياسات خيار تقديم حوافز لأصحاب العمل لتأسيس استثماراتهم في المناطق الريفية، من خلال التخفيضات الضريبية كمثال، كخطوة نحو تحقيق تكافؤ الفرص والتنمية على مستوى الدولة.

وقد يكون هذا الاختلاف في العائدات راجعاً إلى حقيقة أن الشركات الكبيرة عادة ما تكون موجودة في المناطق الحضرية، وبالتالي فإن الأفراد ذوي التعليم العالي لديهم فرص أفضل للعثور على وظائف جيدة توفر عوائد مناسبة لتعليمهم، في حين يصعب العثور على فرص جيدة في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، فإن جودة التعليم أعلى في المناطق الحضرية.

4- خاتمة

واستخلاصاً لما سلف، كشفت النتائج أن متوسط معدل العائد على التعليم في مصر في العقد الماضي تراوح بين 3.5% و8.5%، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 8.8%. وقد يكون لذلك علاقة بجودة نظام التعليم المصري. أيضاً، أظهر البحث أن أصحاب العمل لا يعتبرون التحصيل الأكاديمي مؤشراً كافياً لمهارة الموظف المحتمل، وقد يلجؤون إلى إجراء المقابلات كبديل. والاحتمال الآخر هو عدم التطابق بين العرض والطلب على الخريجين في سوق العمل المصري على مستوى التعليم العالي. أشارت النتائج أيضًا إلى أن أعلى عائد يرتبط بالحصول على مؤهل جامعي. وتُشير هذه النتائج إلى زيادة تركيز أصحاب العمل على المؤهلات العليا، حيث يكون أفضل المرشحين هم الذين يتابعون تعليمهم حتى مستويات التعليم العالي.

كذلك، فإن أحد الاستنتاجات هو أن التعليم قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الأجور. وبالتالي، فإن الأشخاص في الفئات ذات الأجور المنخفضة يختارون العمل بدلاً من مواصلة التعليم العالي لأن تأثيره يستغرق وقتًا أطول. قد يكون هذا أمرًا بديهيًا في بلد يرتفع فيه معدل الفقر نسبيًا مثل مصر. الاستنتاج الآخر هو تأكيد وجود مشكلة التعليم الزائد، وهي أزمة التعليم العالي في مصر كما ذكر Habibi and El Hamidi (2016).

تشير هذه المشكلة إلى أن هناك عدداً هائلاً من خريجي الجامعات، سواء كانوا عاطلين عن العمل أو متعلمين بشكل زائد ويعملون في وظائف لا تتطلب تعليمهم ومهاراتهم العالية. هذه المعضلة ليست مجرد مشكلة في سوق العمل بسبب ضعف النمو الاقتصادي؛ فحتى لو شهدت مصر تقدماً اقتصادياً قوياً وتم توفير عدد كبير من المهن، فإن جزءاً صغيراً فقط سيحتاج إلى مهارات خريجي الجامعات.

بالنسبة للنوع، فإن معدل العائد على التعليم أعلى دائمًا بالنسبة للإناث، مما يعني أن تعليم الإناث يعد خطوة أساسية نحو الرفاهية. أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة هو أنه كلما حصلت الأنثى على تعليم أفضل، زادت قدرتها على مقاومة التمييز. علاوة على ذلك، يُزعم أن التعليم الأفضل للأنثى قد يشجعها على البحث عن عمل خارج المهن النسائية التقليدية المنخفضة الأجر. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أنه كلما كانت تعليمها أفضل وكلما زادت أرباحها المحتملة، زادت قدرتها على دفع تكاليف رعاية الأطفال وغيرها من الخدمات التي تسمح لها بالسعي للحصول على عرض أجر يقدر خصائصها بالكامل. علاوة على ذلك، تختار الإناث عادة العمل في القطاعات التي يحظى فيها التعليم بتقدير كبير نسبياً. ومن ثم، فإن الاستثمار في تعليم الإناث هو استثمار مفيد للغاية في مصر ويجب وضعه كأولوية تنموية، مع وجود العديد من السياسات التي تشجع على التحاق الإناث بالمدارس، سواء من خلال برامج الضمان الاجتماعي أو حملات التوعية المجتمعية لتحسين فرص الحصول على التعليم.

5- المراجع

Balestra, S., & Backes-Gellner, U. (2017). Heterogeneous returns to education over the wage distribution: Who profits the most? *Labour Economics*, *44*, 89-105.

Caluban, P.T.T. (2016). *The Impact of Education on Wage Inequality in the Philippines: A Two- Stage Quantile Regression Approach* (Doctoral dissertation, De La Salle University- Manila).

Habibi, N., & El Hamidi, F. (2016). Why are Egyptian youth burning their university diplomas? The overeducation crisis in Egypt.

Harmon, C., Oosterbeek, H., & Walker, I. (2003). The returns to education: Microeconomics. *Journal of economic surveys*, 17(2), 115-156.

Koyuncu, J.Y., Yılmaz, R. and Ünver, M. (2016). The relationship between female labor force participation and labor productivity: Panel data analysis. *Eskişehir Osmangazi Üniversitesi İİBF Dergisi*, 11(2), pp.237-249.

Montenegro, C.E. & Patrinos, H.A. (2014). Comparable estimates of returns to schooling around the world. *The World Bank*.

Psacharopoulos, G. & Patrinos*, H.A. (2004). Returns to investment in education: a further update. *Education economics*, 12(2), pp.111-134.

Psacharopoulos, G. & Patrinos, H.A. (2018). Returns to investment in education.

Psacharopoulos, G. (1994). Returns to investment in education: A global update. *World development*, 22(9), pp.1325-1343.

Rizk, R. (2019). Returns to education in MENA countries: a continuing story of under- achievement. *International Journal of Education Economics and Development*, 10(4), pp.427-448.